INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

الاختفاء القسري في المملكة العربية السعودية إلى متى؟؟؟؟؟

التدهور المتسارع لأوضاع حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية وصل إلى حدٍ لا يمكن السكوت عنه وازدادت سوءاً بعد وصول محمد بن سلمان إلى السلطة.

يومياً تشهد السعودية انتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان من قمع واعتقال عشوائي واحتجاز تعسفي واختفاء قسري وإعدام دون توجيه تهم أو اللجوء إلى محاكمة عادلة.

شهد عام 2017 وحده، تعرض أكثر من 15 صحفي للاحتجاز التعسفي والتعذيب مع تجاهل تام لمعايير حقوق الإنسان الدولية. أما اليوم هناك ما يقارب 30 صحفي وكاتب وناشط في حقوق الإنسان يتم احتجازهم قسرياً داخل المملكة في استمرار لعملية ممنهجة للانتقام من كل من عارض وانتقد سياسة السلطة الحاكمة.

بعد أسبوع من دعوة مقررين في الأمم المتحدة في بيان صدر في 9 أكتوبر 2018 إلى إجراء تحقيق دولي مستقل وفوري في قضية الصحفي خاشقجي في إسطنبول، داعيين فيه السعودية لفتح المجال لممارسة الحقوق الأساسية بما في ذلك الحق في الحياة والتعبير عن الرأي والمعارضة.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان ينوه إلى أن اختفاء الصحفي جمال خاشقجي ليس إلا استمرار لعمليات اختفاء تمت من قبل ولازالت مستمرة وأن هذا التحقيق يجب ألا يشمل الخاشقجي وحده.

ICSFT in special consultative status with the ECOSOC / Center Oecumenique des eglise 150, Route de Ferney 1211, Offices: 191&192, Geneva, Switzerland, Tel: +41227884808/ 5&6- Fax: +41227884807- Website: www.icsft.net- Email: uncoordinator@icsft.net / info@icsft.net

فمن واجب السلطات السعودية أن تقدم معلومات أيضاً بشأن الأمير السعودي (القطري) نواف طلال الرشيد الذي وردت تقارير عن اختفائه منذ ترحيله من الكويت يوم 12 مايو/أيار2018 وأن توضح إن كان قد اعتقل ولأي سبب وأين هو حالياً وما هو مصيره؟؟ حيث هناك مصادر قالت إن تصفيته تمت في اليوم الثاني من اختطافه.

وغيرهم الكثير والكثير من المختفين قسراً داخل المملكة محرومين من الحق في التمثيل القانوني والحق في معرفة سبب اعتقالهم وطبيعة التهم الموجهة لهم والحق في التواصل مع أسرهم والمثول أمام محاكم تضمن المحاكمة العادلة.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يطالب الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحرية التعبير ومقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالإعدام القيام بتحقيق شامل حول انتهاكات وجرائم حقوق الإنسان للمملكة العربية السعودية التي بات الصمت عنها هو الجريمة الأكبر. ونؤكد على أن أي تقرير يمكن للسلطات السعودية إصداره لتبرئة نفسها لا يمكن الوثوق فيه مطلقاً.

كما يطالب المجلس بتعليق عضوية السعودية في مجلس حقوق الإنسان لما يشهده سجلها الحقوقي من سواد وتدهور داخل المملكة وخارجها والمجازر المرتكبة بحق الشعب اليمني أكبر شاهد على عدم أهلية وجودها في ذاك المكان المقدس لحقوق الإنسان.